

بقوله الجمهور وحكى القاضي اندردي عن طاوس
وربيعه وحاد ورواية عن الحسن كقول ابي حنيفة
وقاله اهل الظاهر وعن الشعبي وعبد الله بن
الحسن العنبري ان للرجل ان يعتق من عبده ما
شاء والله اعلم قال القاضي عياض وقوله في
حديث ابن عمر والافقه عتق منه ما عتق ظاهره
انه من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وكذلك رواه
مالك وعبيد الله العمري فوصلاه بكلام النبي صلى
الله عليه وسلم وجلاه منه ورواه ابي يونس عن
نافع فقاده قال نافع والافقه عتق منه ما عتق
فصله من الحديث وجعله من قوله نافع وقال
ابو برة لا ادريه هو من الحديث او هو شيء
قاله نافع وبهذه الرواية قال ابن وصاح لبيس هو
من كلام النبي صلى الله عليه وسلم قال القاضي
وما قاله مالك وعبيد الله العمري اوله وقوله
جوداه ومما في نافع اثبت من ابي يونس عند اهل
هذا الشأن كيف وقد شك ابي يونس في ذكرنا
قال وقد رواه يحيى بن سعيد عن نافع وقال
في هذا الموضع والافقه جاز ما صنع فانما على العن
قال وهذا كله يرد قوله من قاله بالاستسعا والله
اعلم قوله صلى الله عليه وسلم قيمته عدل بفتح
العين

العين ايلا زيادة ولا نقص **عن** ابي هريرة عن
النبي صلى الله عليه وسلم قال من اعتق شقصا له
في عبد ففلاصه في ماله ان كان له مال فان لم يكن
له مال استسقى العبد غير مشقوق عليه **نشر** تقدم
شرح هذا الحديث انما فلاقتله وانما كتباه
استبعا بل من المختصر **عن** عايشة انها ارادت
ان تشتري حارية فعتقها فقال اهلها نبييكم
علي ان ولاها لنا فذكرت ذلك لرسول الله صلى
الله عليه وسلم فقال لا يمنعك ذلك فانما الوكا
لمن اعتق **نشر** في هذا الحديث قصة يبررة وانها
كانت مكاتبه فاشتريها عايشة فاعتقها وانما
شرطوا ولاها وقوله صلى الله عليه وسلم انما الوكا
لمن اعتق فهو حديث عظيم كثير الاحكام والتواعه
وقيه مواضع تشعبت فيها المذاهب احرها انها كانت
مكاتبه وابعها الموالي واشترتها عايشة واقرا
النبي صلى الله عليه وسلم بيعة واجتج به طابفة
من العلماء فانه يجوز بيع المكاتب ومن جوز
عطا والتخمي ومالك في رواية عنه وقال ابن
سعود وربيعه والوجه حنيفة والتامع وبعض
المالكية ومالك في روايته عنه لا يجوز بيعه وقال
بعض العلماء يجوز بيعه للعتق والاستخدام واجاب